أوكرانيا تمنع المواطنين الروس من التصويت على أراضيها.. وإقبال منقطع النظير في باقي دول العالم

روسيا تنتخب رئيسها.. النتائج الأولية تشير إلى تقدم قياسي لـ«بوتين» بـ٧٣,٩ بالمئة

فاز الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس الأحد في الانتخابات الرئاسية في روسيا بنسبة ٧٣,٩ بالمئة من الأصوات استناداً إلى النتائج التي توصل إليها مركز أبحاث الرأي العام الروسي عبر استطلاع آراء الخارجين من مراكز الاقتراع. في حين حصل بوتين حسب معطيات اللجنة المركزية للانتخابات على ٧٢,٢ بالمئة بعد فرز ٢٣ بالمئة من بطاقات الاقتراع.

وحل مرشح الحزب الشيوعي بافيل غرودينين ثانياً بحصوله على ١١,٢ بالمئة من الأصوات متقدماً على القومي المتشدد فلاديمير جيرينوفسكي ٦,٧ بالمئة والصحفية القريبة من المعارضة الليبرالية كزينيا سوبتشاك ٢,٥ بالمئة. وبذلك، سيبقى بوتين رئيساً حتى العام ٢٠٢٤.

وفتحت مراكز الاقتراع في موسكو أبوابها أمام الناخبين في الساعة الثامنة من صباح أمس الأحد، في انتخابات يختار فيها المواطنون الروس رئيساً للبلاد لولاية مدتها ٦ سنوات. وكانت نسبة التصويت قد بلغت ٥٩,٩ بالمئة حتى الساعة الثامنة مساءً بتوقيت موسكو. وخلافاً للشائعات التي راجت سابقاً حول أن بوتين سيصوت في شبه جزيرة القرم، أو في بطرسبورغ، أدلى الرئيس الروسي بصوته في المكان الذي اعتاد أن يصوت فيه وهو مقر أكاديمية العلوم الروسية في شارع لينينسكي وسط العاصمة موسكو.

وقال بوتين للصحفيين بعد التصويت، رداً عن سؤال حول نسبة الأصوات التي يحتاجها للفوز في الانتخابات، قال: «أي شيء.. يعطيني الحق في أن أشغل منصب الرئيس».

ورداً على سؤال حول إذا ما كان واجه صعوبة في اختيار مرشح أو تصويته لنفسه، قال بوتين: «لمَ عليّ أن أواجه صعوبة؟ على العكس.. الرئيس متأكد من صواب البرنامج الانتخابي الذي اقترحه على البلاد».

وحسب التشريعات الانتخابية الروسية، بدأ التصويت من تمام الساعة الثامنة صباحاً، وحتى الثامنة مساءً بالتوقيت المحلي لأقاليم روسيا وجمهورياتها ومقاطعاتها الـ٨٥.

وكان إقليم كامتشاتكا في الشرق الأقصى الروسي أول المناطق التي انطلق فيها الاقتراع، وذلك في الساعة الحادية عشرة ليل السبت بتوقيت موسكو. وسجلت المراكز الانتخابية في أقصى شرق روسيا نسبة إقبال عالية بلغت ٧٠ بالمئة. وبدورها أعلنت شرطة العاصمة الروسية موسكو أن أكثر من ١٧ ألف عنصر من ضباط الشرطة والحرس الوطني والشركات الأمنية الخاصة والمتطوعين عملوا على تأمين سير الانتخابات الرئاسية.

ونقلت وكالة «تاس» عن المكتب الصحفي للشرطة قوله: إنه من أجل ضمان القانون والنظام والسلامة العامة أثناء الإعداد وسير الانتخابات قامت شرطة العاصمة بالتعاون مع السلطات التنفيذية والهيئات الأمنية الأخرى بتنفيذ مجموعة من التدابير التنظيمية والعملية.

وأشار المكتب إلى أنه تم فحص جميع مراكز الاقتراع وما يحيطها من قبل ضباط الشرطة باستخدام الوسائل التقنية والكلاب البوليسية وذلك ضمن فترة التحضير للانتخابات.

ويبلغ عدد المراكز الانتخابية في عموم روسيا نحو ٩٧ ألف مركز، على حين يبلغ مجملها في موسكو وحدها ٣٦٢٠ مركزاً.

ويدلي نحو ٨٠ بالمئة من الناخبين الروس بأصواتهم في مراكز اقتراع مجهزة بكاميرات فيديو لتغطية سير الاقتراع وعبر الإنترنت مباشرة، في إجراء يهدف إلى تعزيز شفافية العملية الانتخابية.

مرشح الرئاسة الرئيس فلاديمير بوتين يدلي بصوته في أحد مركز الاقتراع في موسكو أمس (أ.ف.ب)

كما تستخدم في هذه الانتخابات أكثر من ١٣,٥ ألف صندوق للتصويت الإلكتروني، ويمكن أن يدلي بأصواتهم عبرها نحو ٣٥ مليون ناخب، حسب تقديرات اللجنة المركزية للانتخابات. وحسب بيانات لجنة الانتخابات المركزية، تم تسجيل ١١١ مليوناً و٤٢٥ ألفاً و٤٤٣ ناخباً داخل الأراضي الروسية وخارجها.

ويتنافس في الانتخابات الرئاسية الروسية ثمانية مرشحين، وهم الرئيس الحالي فلاديمير بوتين مستقلاً، وسيرغي بابورين عن «الاتحاد الشعبي الروسي»، ورجل الأعمال بافل غرودينين عن الحزب الشيوعي الروسي، والقومي فلاديمير جيرينوفسكي عن الحزب «الليبرالي الديمقراطي الروسي»، والمرشحة الليبرالية كسينيا سوبتشاك عن حزب «المبادرة المدنية»، ومكسيم سورايكين عن «شيوعيي روسيا»، ومفوض حقوق رجال الأعمال في روسيا بوريس تيتوف عن «حزب النمو»، وغريغوري يافلينسكي عن حزب «يابلوكو» الليبرالي.

إلى ذلك حرمت السلطات الأوكرانية المواطنين الروس المقيمين في البلاد، من إمكانية الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية الروسية أمس. وفرض أفراد الشرطة والحرس الوطني الأوكرانيين طوقاً أمنياً حول مبنى السفارة الروسية في العاصمة كييف، لا تسمح بدخولها إلا للدبلوماسيين. وتواجه القنصليات الروسية في أوديسا وخاركيف ولفيف إجراءات تقييدية مماثلة.

واتهمت السلطات الروسية كييف بانتهاك أحكام القانون الدولي، وأعربت اللجنة المركزية للانتخابات في روسيا عن استعدادها لرفع شكوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حين صرحت المفوضة لحقوق الإنسان في روسيا تاتيانا موسكالكوفا بأنها تعتزم التوجه للأمم المتحدة ومجلس أوروبا لمعالجة هذه القضية.

على حين ظهرت صور وفيديوهات من عواصم مختلفة حول العالم، إقبالاً شديداً من الناخبين الروس على التصويت في انتخابات الرئاسة الروسية، في مراكز الاقتراع المفتوحة في الممثليات الروسية في الخارج.

وفي هذا الصدد، نشر ناشطون وإعلاميون في مواقع التواصل الاجتماعي مواد مرئية لطوابير من المصوتين الروس، وهم ينتظرون دورهم أمام السفارات والقنصليات الروسية في بلدان المغترب.

وكالات

عن سيرغي سكريبال

عبد المنعم علي عيسى

فضفاض هو النسيج الذي احيك حول قضية الجاسوس الروسي سيرغي سكريبال، حتى بدت هذي الأخيرة مضخمة بما لا تحتمله وقائع محاولة اغتيال تعرض لها جاسوس هو الآن في سن التقاعد، ومن الواضح أن لندن قد سعت إلى توسعة «الفرجار» لتطول دائرة سكريبال جملة من الدوائر الأخرى بحيث أن تستخدم الأولى في خدمة الأخريات والعكس أيضاً صحيح.

أعلن في لندن يوم الرابع من آذار الجاري عن أن الجاسوس الروسي سيرغي سكريبال قد وجد هو وابنته يوليا مغشياً عليهما في مركز تجاري في مدينة سالزبري البريطانية، إثر تعرضهما للتسمم بغاز للأعصاب «توفيتشوك» وسيجري الإعلان بعد أيام عن أن التقديرات تقول إنه تم دس الغاز في حقيبة يوليا أو في مستحضرات التجميل في حقيبتها، وعلى الفور كان قد جرى اتهام موسكو، أو أجهزة مخابراتها، بالوقوف وراء محاولة الاغتيال انطلاقاً من القاعدة الجنائية التي توصي بالبحث عن المستفيد للكشف عن الفاعل، ولتدعيم تلك الفرضية جرى استحضار حادثة اغتيال الجاسوس الكسندر ليتفننكو في العام ٢٠٠٦ بمادة اليورانيوم المشعة، حيث إن الربط بين الحادثتين يهدف إلى تسليط الضوء على «أسبقيات» روسيا لا على ما يمكن أن يتكشف من أدلة أو براهين.

القضية هي قضية جاسوسية بامتياز ولهذا النوع من القضايا خصوصية تتميز بها، والكثير منها يظل لفترات طويلة غامضاً أو بلا دليل، ولذا فإن على السياسة استثمار الحدث آنياً دونما انتظار لحين تكشف الحقائق، ومن هنا جرى تحويل القضية إلى أزمة سياسية انطلاقاً من حالة احتياج أميركية غربية لمفاعيل حدث ضبابي من هذا النوع في وقت بدا فيه الكباش الأميركي الروسي في أوجه ليس في سورية أو الشرق الأوسط فحسب، بل وفي بحر البلطيق والبحر الأسود أيضاً، وبشكل ما لن تكون موسكو بعيدة عن الصراع المرتقب بين أميركا والصين في بحر الصين الجنوبي.

وبشكل عام وأياً تكن المسارات التي ستنتهي إليها قضية سكريبال فإن للأزمة شقين: استخباراتياً وسياسياً، وكلا الطرفين يعمل على تسجيل نقاطه في كلا الشقين، فلندن، ومن ورائها واشنطن، تعاطت مع الأمر على أن وصول الاستخبارات الروسية KJB إلى جاسوس أدانته محكمة روسية بالتجسس لمصلحة بريطانيا وفي ظل منح الأخيرة له حق الحماية واللجوء السياسي، يعتبر نجاحاً كبيراً لأن من شأنه أن يقلص مساحات المستنقع الروسي الذي تصطاد فيه الاستخبارات البريطانية M ١٦ لجذب عملاء جدد لها، فالرسالة، في حال كانت الاستخبارات الروسية هي المسؤولة عن المحاولة، تريد أن تقول إن ما من سقف قادر على حماية الذين يخونون بلادهم، وفي النهاية فإن المال الوفير الذي يحظى به الجواسيس لن يكون معادلاً بالتأكيد لثمن خسارة الحياة، وفي مقلب آخر على الضفة البريطانية فإن النتيجة السابقة تتعمق هنا أكثر فعجز السلطات البريطانية عن تأمين الحماية لأولئك الذين خانوا بلدانهم لأي سبب كان هو أمر من شأنه أيضاً أن يقلص مساحات المستنقع سابق الذكر، أما في الشق السياسي فإن الأزمة بشكل من الأشكال لها علاقة أيضاً بقضية اتهام الغرب للجيش السوري باستخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية، والقاسم المشترك بينهما هو روسيا، على حين أن الأولى تخدم الثانية وكذا الأمر أيضاً فيما يخص خدمة الثانية للأولى، ولطالما تبدت العلاقة بين الحادثتين بوضوح في طلب لندن إلى موسكو الإجابة عن تساؤلين في ١٢ من الشهر الجاري بعد منحها مهلة ٢٤ ساعة للرد، فقد كان أحد التساؤلين هو الإجابة إذا ما كان البعض من ترسانة روسيا من الغازات قد تم تسريبه إلى جماعات خارجية، ومن الواضح إلام يومئ ذلك التساؤل بالتأكيد، ومن ناحية أخرى وهو الأهم فإن طرح موضوع روسيا على جدول أعمال مجلس الأمن هو رسالة سياسية بالغة الأهمية يريد التكتل الغربي من وراءها إفهام روسيا بأنها هي أيضاً يمكن أن تكون عرضة للحساب أو أنها ليست معصومة عن المساءلة.

لجنة بريكست البرلمانية تقترح تأخير الخروج من الاتحاد الأوروبي

لندن تدعو لتحقيق مشترك مع موسكو في قضية سكريبال ومقتل غلوشكوف

دعت الخارجية البريطانية لتحقيق مشترك مع روسيا في قضية تسميم العقيد السابق سيرغي سكريبال ومقتل رجل الأعمال الروسي نيقولاي غلوشكوف في بريطانيا مؤخراً.

وقال وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون أمس، إن بريطانيا ترغب في إجراء تحقيق مشترك مع روسيا في حادث تسميم سكريبال ومقتل غلوشكوف.

وأشار جونسون إلى أن خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سيصلون اليوم الاثنين إلى بريطانيا لإجراء تحقيق في قضية سكريبال وابنته، وأضاف: «سيصل المحققون من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الاثنين لبدء تحقيقهم في ما يحيط بمادة غاز الأعصاب التي استخدمت في محاولة اغتيال سكريبال وابنته في سالزبري في ٤ آذار».

وأضاف: إنه سيتم فحص العينات في مختبرات دولية معروفة تختارها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن الاختبارات ستستغرق أسبوعين على الأقل.

يشار إلى أن بريطانيا اتهمت روسيا بالضلوع في محاولة اغتيال عقيد الاستخبارات الروسي السابق سيرغي سكريبال وابنته يوليا في ٤ من آذار، الأمر الذي نفته موسكو وطالبت إثره بريطانيا بتقديم دليل ملموس وإجراء تحقيق مشترك مع بريطانيا في قضية سكريبال. وفي سياق آخر أشارت لجنة بريكست في البرلمان البريطاني أمس إلى إمكانية تأخير انسحاب لندن من الاتحاد الأوروبي بسبب وجود مسائل أساسية عالقة في المفاوضات ينبغي حلها.

وأفادت «لجنة الخروج من الاتحاد الأوروبي» التابعة للبرلمان أنه تم «تحقيق تقدم ضئيل» في مسائل أساسية بينها كيفية المحافظة على الحدود المفتوحة بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا.

ومن المقرر أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ٢٩ آذار ٢٠١٩، أي بعد نحو ثلاث سنوات من الاستفتاء على بريكست، وبعدما فعلت لندن في ٢٠١٧ المادة ٥٠، مباشرة بذلك عملية الانسحاب التي تستمر لعامين. ومن المفترض أن تنتهي المفاوضات بشأن الشراكة المستقبلية بحلول تشرين الأول.

وأوضحت اللجنة التي أيد معظم أعضائها البقاء في الاتحاد الأوروبي في استفتاء ٢٠١٦ أنه «إذا بقيت جوانب جوهرية بشأن الشراكة المستقبلية غير متفق عليها مع حلول تشرين الأول ٢٠١٨، فسيتعين على الحكومة السعي إلى تمديد محدود للفترة الزمنية المنصوص عليها في المادة ٥٠».

وقال رئيس اللجنة هيلاري بين إن المفاوضات باتت حالياً في «مرحلة حرجة، إذ لم يعد هناك سوى سبعة أشهر فقط للتوصل إلى اتفاق بشأن سلسلة من الملفات المعقدة».

وأضاف النائب العمالي المعارض: إن «على الحكومة حالياً تقديم مقترحات ذات مصداقية ومفصلة بشأن الكيفية التي يمكنها من خلالها إدارة حدود غير فعلية بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا». وأضاف: «لا نعرف أي حدود دولية عدا الحدود الداخلية ضمن الاتحاد الأوروبي، تعمل دون تفتيش وبنى تحتية فعلية. هذا أمر مقلق».

وبين المسائل الأخرى التي ينبغي حلها وضع مواطني الاتحاد الأوروبي القادمين إلى بريطانيا خلال الفترة الانتقالية عندما ستواصل بريطانيا الالتزام بقانون الاتحاد الأوروبي مقابل بقائها في السوق الموحدة التابعة للتكتل لفترة تصل إلى عامين بعد مغادرتها رسمياً.

وحذرت اللجنة من أن توفير حقوق مختلفة للمواطنين القادمين قبل خروج بريطانيا رسمياً سيكون «متناقضاً» مع قانون الاتحاد.

(روسيا اليوم– أ ف ب)

منصور يؤكد أن أميركا تهدف لإضعاف المقاومة وتقوية العدو الإسرائيلي

أكد وزير الخارجية اللبناني السابق عدنان منصور أن غاية الهجمة الأميركية في المنطقة إضعاف محور المقاومة وتقوية الوجود والدور الصهيوني العدواني مشدداً على أن هذه المقاومة تشكل الرادع الحقيقي لأي عدوان إسرائيلي جديد.

وفي تصريح صحفي له أمس دعا منصور إلى توفير الإمكانات اللازمة للجيش اللبناني بما يحقق توازن القوة مع العدو الصهيوني وقال: «لبنان بحاجة إلى جيش قوي ومقاومة قوية في ظل وجود هذا التهديد الإسرائيلي الذي لن يتخلى عن مطامعه الاستيطانية في الأراضي العربية». وأضاف منصور: «إن إقدام العدو الإسرائيلي على تصفية القضية الفلسطينية يمس بلبنان بشكل مباشر ويقضي على حلم الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم». وأشار وزير الخارجية اللبناني السابق إلى وجود محورين في المنطقة محور المقاومة الذي حقق الانتصارات على الإرهاب في سورية والمحور الصهيوأميركي وحلفاؤه.

في سياق متصل أكد نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله علي دعموش أن جميع المحاولات التي جرت للضغط على المقاومة وإضعافها فشلت بسبب تمسك واحتضان اللبنانيين بمشروع المقاومة رغم حجم الضغوط والتحديات.

وقال دعموش في كلمة إن «الأميركيين والسعوديين يحرضون على حزب الله ويحاولون تشويه صورته ويضغطون على جمهور المقاومة لكي يتخلى عنها» مشيراً إلى أن الشعب اللبناني يرفض التدخل بشؤونه الداخلية ويستطيع بوحدته الوطنية أن يفشل كل المؤامرات التي تستهدف وحدته واستقراره.

وكان عضو المجلس المركزي في حزب الله نبيل قاووق أكد أن نظام بني سعود يشكل استنزافا حقيقيا متواصلا لقوة ووحدة الأمة العربية وعنوانا لضياع فلسطين والقدس في ظل تقاربه مع كيان الاحتلال الإسرائيلي ومعاداته شعوب المنطقة.

وقال قاووق في كلمة في بلدة عيتيت الجنوبية: إن «السعودية ارتكبت المجازر في اليمن بحق الأطفال والنساء والشيوخ ودعمت الإرهاب في سورية والعراق وهي تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية والانتخابات النيابية القادمة وتعيد حالة الانقسام والتوتر السياسي بين اللبنانيين». وشدد قاووق على جهوزية المقاومة للدفاع عن لبنان.

كما أكد نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم استعداد المقاومة وجهوزيتها للتصدي لأي عدوان إسرائيلي وإفشال محاولات أميركا وحلفائها من نظام بني سعود وكيان العدو الإسرائيلي للنيل من لبنان ومقاومته. وقال قاسم: «نحن نحمي لبنان بالتهيئة والاستعداد والجهوزية لإبقاء توازن الرعب والتصدي لأي عدوان إسرائيلي ولم نتوقف لحظة عن الاستعداد والجهوزية لأنهما المجال المتاح والسليم لمنع «إسرائيل» من أي اعتداء».

من جانبه أكد عضو كتلة (الوفاء للمقاومة) النيابية اللبنانية النائب نواف الموسوي أن التهديد الإسرائيلي يجب أن يوقظ وينبه اللبنانيين والعرب أيضاً لأن كيان الاحتلال كان وسيبقى تهديدا للعالمين العربي والإسلامي وللإنسانية بأسرها. وأشار الموسوي إلى أن «العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد لبنان والدول العربية مستمر ويتجدد بصور متعددة حيث يحاول اليوم كيان الاحتلال الاعتداء على ثروات لبنان الطبيعية».

سانا

التوتر يعود لحدود غزة ومسيرات العودة ترعب إسرائيل

أعمال التجريف والبناء التي تقوم بها سلطات الاحتلال على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة أمس (رويترز)

فلسطين المحتلة - محمد أبو شباب

عاد التوتر لحدود قطاع غزة من خلال عمليات توغل لآليات الاحتلال داخل القطاع وغارات جوية ينفذها الاحتلال بشكل شبه يومي، وسط تخوفات من تصعيد واسع خلال الأيام القادمة في ظل التهديدات التي أطلقها وزير الحرب في كيان الاحتلال أفيغدور ليبرمان.

وقالت مصادر محلية فلسطينية لـ«الوطن» إن طيران الاحتلال استهدف أمس مصنعاً في حي الزيتون شرق مدينة غزة، إضافة إلى مناطق زراعية، وقد أحدثت الغارات الجوية العدوانية انفجارات كبيرة في مدينة غزة، تزامنت مع إعلان جيش الاحتلال عن اكتشاف نفق شرق مدينة رفح جنوب القطاع بالقرب من معبر كرم أبو سالم، وزعمت قوات الاحتلال أن حركة حماس كانت تحضر لهجوم من خلاله على أهداف إسرائيلية.

وقالت كتائب القسام في تعقيبها على مزاعم الاحتلال حول نفق كرم أبو سالم إن النفق قديم وغير مستخدم وقد تعرض سابقاً لعمليات قصف إسرائيلية.

وزعم رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، أن قوات جيشه تمكنت من تدمير نفقين جنوب قطاع غزة، خلافاً لما أعلنه الجيش من تدمير نفق واحد فقط.

وأكد نتنياهو وفقاً لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أن دولة الاحتلال ستواصل سياستها ضد الأنفاق بشكل مبرمج حتى النهاية.

وعقبت الفصائل الفلسطينية على التصعيد العدواني على قطاع غزة من الاحتلال بالقول إن جيش الاحتلال مرعوب من مسيرات العودة التي ستنطلق في الثلاثين من «مارس» آذار الذي يصادف يوم الأرض الخالد وستستمر حتى الذكرى السبعين للنكبة.

وقال عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين محمود خلف لـ«الوطن»: «إن مسيرات العودة وعمليات التخييم التي يعتزم اللاجئون الفلسطينيون القيام بها ترعب الاحتلال، ويخاف من أن تنفلت الأمور وتصل لمرحلة اجتياز الحدود».

وأكد خلف أن الاحتلال يخاف بكل تأكيد من مسيرات العودة الكبرى، ولذلك بدأ بتسخين المنطقة الحدودية على طول الشريط الحدودي من شمال القطاع إلى جنوبه، تارة بالقصف الجوي وتارة بتنفيذ عمليات توغل لخلق مناطق يمنع على الفلسطينيين الاقتراب منها، وتحذير غير معلن لمسيرات العودة الكبرى بعدم الاقتراب من الحدود».

من جانبه قال د. وجيه أبو ظريفة عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني لـ«الوطن»: «ما تقوم به قوات الاحتلال بتسخين جبهة غزة خاصة المناطق الحدودية هو لخلق حالة رعب عند الفلسطينيين الذين سيشاركون في مسيرات العودة الكبرى، لكن ذلك سيفشل لأن الشعب الفلسطيني صاحب حق».

وأكد أبو ظريفة أن المسيرات التي ستقام قرب الحدود هي رسالة لواشنطن والاحتلال والعالم أجمع أن الشعب الفلسطيني متمسك بحق العودة، وأن المخططات التي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين ستسقط لأن حق العودة حق مقدس مكفول في كل القرارات الدولية.

على صعيد آخر يواصل أكثر من ٤٥٠ أسيراً إدارياً فلسطينياً مقاطعة محاكم الاحتلال لليوم الثالث والثلاثين على التوالي للمطالبة بإنهاء سياسة منع المحاكمة بحقهم، ومعاملتهم وفق اتفاقيات جنيف، مهددين في الوقت ذاته بخوض إضراب مفتوح عن الطعام في المرحلة الثانية في حال واصلت دولة الاحتلال عدم الاستجابة لمطالبهم العادلة.

في السياق حذر عيسى قراقع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين من تدهور الأوضاع الصحية والنفسية التي يعيشها الأسرى القدامى الذين يقضون فترات تزيد على ٢٠ عاماً في سجون الاحتلال الإسرائيلي، حيث إن أغلبيتهم يعانون من أمراض صحية عديدة بسبب طول فترة الاعتقال.

وقال قراقع أن ٤٨ أسيراً يقضون أكثر من ٢٠ عاما في سجون الاحتلال من بينهم ٢٥ أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ٢٥ عاماً و١٢ أسيراً مضى على اعتقالهم أكثر من ٣٠ عاماً وعلى رأسهم الأسير كريم يونس.

بعد عودة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين

البشير اليوم في القاهرة

قالت الرئاسة المصرية أمس إن الرئيس السوداني عمر حسن البشير سيزور مصر اليوم الإثنين للقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وهذه أول زيارة يقوم بها البشير لمصر منذ تشرين الأول ٢٠١٦، وتأتي بعد انفراج التوتر في العلاقات بين البلدين وعودة السفير السوداني إلى القاهرة في وقت سابق من هذا الشهر.

وكانت الخرطوم استدعت سفيرها لدى القاهرة عبد المحمود عبد الحليم في كانون الثاني على خلفية نزاع حول السيادة على مثلث حلايب وشلاتين الحدودي وخلاف في وجهات النظر بشأن ملف سد النهضة الإثيوبي.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية: إن السيسي سيستقبل البشير «الذي يقوم بزيارة لمصر في إطار مواصلة التشاور بين الرئيسين وبحث سبل تعزيز العلاقات الأخوية».

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية عن السفير المصري بالخرطوم أسامة شلتوت قوله: إن البشير سيذهب للقاهرة على رأس وفد رفيع المستوى في زيارة تستغرق يوماً واحداً.

وقال شلتوت: إن مباحثات الرئيسين «ستتناول تفعيل مسارات التعاون الثنائي كافة وسبل تخطي العقبات التي تعتريها، والمضي قدماً نحو مزيد من توطيد وترسيخ التعاون القائم بين البلدين الشقيقين».

وكان الرئيسان البشير والسيسي قد عقدا لقاء في كانون الثاني الماضي على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، واتفقا حينها على إنشاء «آلية تشاورية رباعية» بين وزارتي الخارجية وجهازي المخابرات العامة في البلدين، وهذه الآلية تهدف إلى التعامل مع كل القضايا الثنائية، وتجاوز جميع العقبات التي قد تواجهها.

وفي شباط الماضي عقد الاجتماع الرباعي في القاهرة، وضم وزيري خارجية مصر والسودان ومديري أجهزة الأمن والمخابرات في البلدين، ونوقشت خلاله القضايا العالقة بين البلدين، ورفع تقرير للرئيسين حول النتائج التي توصل لها الجانبان، وتؤكد مصادر دبلوماسية في البلدين أن مخرجات الحوار في الاجتماع الرباعي هي محور زيارة البشير لمصر.

ويتنازع السودان ومصر السيادة على مثلث «حلايب» الحدودي في أقصى المنطقة الشمالية الشرقية للسودان على ساحل البحر الأحمر، الذي فرضت مصر سيطرتها عليه منذ العام ١٩٩٥، وتطالب الخرطوم بإعادته لها، وهو ما ترفضه القاهرة مؤكدة أن المثلث أرض مصرية.

من جهة أخرى أعلن حزب الحركة الوطنية المصرية برئاسة أحمد شفيق دعمه للسيسي في الانتخابات الرئاسية المصرية، داعياً المصريين للمشاركة فيها حتى يقولوا «نعم للرئيس السيسي، ومن أجل الاستقرار، والأمن، والأمان للوطن، والقضاء على الإرهاب الأسود».

وكالات